جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٤٩)

# الأنتاجية والأجور والأسعار

الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية
مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر

القاهرة
مارس ١٩٩٠

مجلد دراسات المرحلة الأولى من بحث

" مركز التخطيط العـــام "

عـــن

الانتاجية والأجور والأسعار فى القطاعات السلعيـــة

للاقتصاد المصرى


فريق البحث :

أ٠د٠ ابراهيم حســن العيســوى

أ٠د٠ عثمان محمــد عثمـــان

أ٠د٠ أحمد حســن ابراهيـــم

أ٠م٠د٠ هدى محمد صبحى مصطفى

أ٠م٠د٠ سهير ابراهيم أبو العينيــن

د٠ عزيزة علــى عبــد الــرازق

اشراف وتحرير

أ٠د٠ ابراهيم حسن العيســوى

مدير مركز التخطيط العام

# الفهـــرس


| | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة : حول أسباب اختيار هذا البحث وأهدافه ومراحله | ١ |
| الفصل الأول : نظرة اجمالية لقضية الانتاجية | ٦ |
| تمهيـد | ٦ |
| القسم الأول : فى مفاهيم الانتاجية وبعض المفاهيم الاخرى المتصلة بها • | ٧ |
| القسم الثانى : علاقـات الانتاجية مع الاجور والاسعار ومتغيرات أخرى• | ٢٦ |
| الهوامـش | ٣٠ |
| الفصل الثانى : مناهج تحليل وقياس الانتاجية | ٣٣ |
| تمهيـد | ٣٣ |
| القسم الأول : انتاجية العمل وانتاجية المدخلات والانتاجية الكلية • | ٣٦ |
| القسم الثانى : تطور دوال الانتاج ومصادر زيادة الانتاجية والتقـــدم التكنولوجى • | ٣٩ |
| ٢٠١• شكل دالة الانتاج والتغير فى الانتاجية الكلية • | ٣٩ |
| ٢٠٢• التغير التقنى أو التكنولوجى والكفاءة الفنية • | ٤٢ |
| ٢٠٣• الانتاجية على مستوى القطاعات وأثر اعادة تخصيـــص الموارد • | ٤٨ |
| القسم الثالث : الاطار المحاسبى لتقدير مصادر النمو وقياس الانتاجية• | ٥٣ |
| خاتمـــة | ٦٦ |
| ملحق (١) : حول قياس الانتاجية فى دول أو قطاعات مختلفة بدالـــة انتاج واحدة • | ٦٨ |

ملحق (٢) : حول قياس مصادر التغير فى انتاجية العمل ورأس المال ٧١
الهوامش ٧٤
الفصل الثالث : نظرة تفصيلية للعوامل المؤثرة فى الانتاجية ٧٩
تمهيد ٧٩
القسم الأول : مجموعة العوامل التكنولوجية. ٨٥
١٠١. الاطار العام لتأثير العوامل التكنولوجية على الانتاجية. ٨٧
٢٠١. مداخل تأثير العوامل التكنولوجية على انتاجية العمل. ٨٩
٣٠١. عوامل حاكمة لتأثير العوامل التكنولوجية على الانتاجية. ٩٧
القسم الثانى : مجموعة العوامل البشرية. ١٠٣
١٠٢. التعليم والتدريب. ١٠٤
٢٠٢. الصحة والتغذية. ١٠٩
٣٠٢. الحوافز المادية والمعنوية. ١١١
٤٠٢. الادارة. ١١٨
٥٠٢. عوامل بشرية أخرى. ١٢٦
القسم الثالث : مجموعة العوامل المادية وا لطبيعية والمجتمعية. ١٢٨
١٠٣. ظروف العمل المادية. ١٢٩
٢٠٣. ظروف العمل الطبيعية. ١٣٣
٣٠٣. ظروف العمل المجتمعية. ١٣٥
الهوامش ١٤٢
الفصل الرابع : تشابكات الانتاجية والأجور والأسعار نظريا وتطبيقيا ١٥٥
تمهيد ١٥٥

القسم الأول : الانتاجية والأجـــور ١٥٦

تمهيـد ١٥٦

أولا : تطور مفهوم الأجر ومحدداته في النظرية الاقتصادية والواقع العملي. ١٥٧

١٠١. النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للأجور. ١٥٨

٢٠١. الاطار النظرى لدور الاتحادات العمالية والمساومـــة الجماعية فى تحديد الأجور . ١٦٥

٣٠١. أساليب تحديد الأجور فى النظم الاقتصادية المختلفـة. ١٦٩

ثانيا : العلاقات التبادلية بين الأجر والانتاجية وتأثيرها على سياسـة الأجـــور. ١٨٠

١٠٢. تأثير الأجور على الانتاجية ونظرية أجر الكفاءة. ١٨٠

٢٠٢. العلاقة بين تفاوتات الأجر وتفاوتات الانتاجية. ١٨٨

٣٠٢. دور العلاقة بين الأجر والانتاجية فى تحديد سياسـات الأجور. ١٩٥

القسم الثاني : ثلاثية الانتاجية والأجور والأسعار ٢٠٣

تمهيـد ٢٠٣

١٠٢. تشوهات الأسعار والأسواق فى الدول النامية. ٢٠٤

٢٠٢. الأسعار والأجور والانتاجية فى الاقتصادات النامية. ٢١٢

٣٠٢. الأسعار والأجور والانتاجية فى الاقتصادات المتقدمة. ٢١٥

٤٠٢. الأسعار والعرض الكلى فى النظرية الاقتصادية. ٢١٩

٥٠٢. الانتاجية وأسعار عناصر الانتاج وتوزيع الدخل. ٢٢١

خاتمـــة ٢٢٥

هوامش القسم الأول ٢٢٦

هوامش القسم الثانى ٢٣٥

الفصل الخامس : الدراسات السابقة عن قياس وتحليل الانتاجية فى مصر ٢٣٨

تمهيـــد ٢٣٨

القسم الأول : إنتاجية العمل والأجـــور. ٢٤٠

القسم الثانى : الانتاجية الكلية فى الصناعة المصرية. ٢٦١

القسم الثالث : دراسات الانتاجية على مستوى المنشأة. ٢٧٣

القسم الرابـع: سبل تحسين الانتاجيـة. ٢٨٠

الهوامـــش ٢٨٤

* الفصل السادس : ملخص الدراسة وملاحظات ختامية ٢٨٧

القسم الأول : ملخص الدراسة ٢٨٨

القسم الثانى : ملاحظات ختامية ٢٩٤

الهوامـــش ٣٠١

المراجـــع ٣٠٢

## مقدمـــة

### حول أسباب اختيار هذا البحث وأهدافه ومراحلـــه

حظيت قضية تنمية الانتاجية ، ومازالت تحظى باهتمام عظيم من جانب الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب والشرق على السواء . إذ تركز السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص على رفع مستوى الانتاجية ، وتدرس عند تصميم مختلف السياسات الآثار المحتملة علـــى الانتاجية ومعدلات تغيرها . وقد أقيمت فى معظم هذه الدول مراكز متخصصة للنهـــوض بالانتاجية فى مختلف مجالات الانتاج والخدمات . هذا فضلا عما يوجد فى هذه الدول من مؤسسات قومية ومحلية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، ومراكز للبحوث والتجـــارب الزراعية ، ومعاهد للتصميمات الصناعية ، وأجهزة للتطوير الادارى ، وغيرها من المراكز التى قد يكون بعضها مستقلا وبعضها تابعا للجامعات أو للوزارات أو للاتحادات الصناعيـــة والزراعية ، أو للشركات الكبرى . وقد كان لهذه المراكز دور ملموس فيما تحقق فى هـــذه الدول من مستويات عالية للانتاجية ، ومازالت تؤثر تأثيرا فعالا على معدلات نموها .

كذلك كان للاهتمام بالانتاجية فضل كبير فيما حققته بعض الدول النامية فى جنـــوب شرق آسيا ، التى يطلق عليها الدول المصنعة حديثا ( أو الدول الصناعية الجديـــدة ) من إنجازات فى المجال الاقتصادى . فقد ركزت هذه الدول تركيزا عظيما على النهـــوض بالتعليم والبحث العلمى ، باعتباره رافعة قوية للبحث والتطوير فى مجال الانتاج والخدمات ، وأولت زيادة الانتاجية اهتماما كبيرا فى إطار جهودها التنموية العامة .

واذا كانت العناية بتنمية الانتاجية هى أحد أهم الدروس المستخلصة من خبـــرات النمو الاقتصادى قديما وحديثا ، يصبح من المتعين على الدول النامية التى تسعـــى للخروج من التخلف والانطلاق على طريق التنمية المتواصلة أن تستوعب هذا الدرس . بـــل إن عليها أن تعتبر تنمية الانتاجية فرض عين ، لا فرض كفاية ، إذا أرادت لتنميتها أن تكون تنمية مستقلة حقا .

وبرغم أن قضية الانتاجية لم تكن غائبة عن صناع السياسات فى مصر ، إلا أن درجة الاهتمام بها تفاوتت تفاوتا شديدا من فترة لأخرى . كما أنها لم تتحول فى أى وقت إلى قضية مركزية تحتل الموقع اللائق بأهميتها فى أجهزة اتخاذ القرارات وصنع السياسات سواء على المستوى القومى أو على المستوى القطاعى أو حتى على مستوى المنشآت . وبدلا من أن تكون هناك عناية دائمة بقضية تنمية الانتاجية ، باعتبارها أحد العناصر الأساسية فى القضية الكبرى وهى قضية التنمية الشاملة ، فإن الاهتمام باثارة هذه القضية صار ملازما لاشتداد الأزمات ، شأنها فى ذلك شأن القضية السكانية . حدث هذا فى منتصف الستينات عندما بدأت المصاعب تظهر فى تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى على نحو يهدد بعدم الدخول فى الخطة الخمسية الثانية . وتكرر ذلك فى الثمانينات مع تعقد الأوضاع الاقتصادية والدخول فى أزمة ليس هنا مجال الخوض فى أسبابها . أما السبعينات فقد غطى فيها الرواج الذى أحدثه الارتفاع الضخم فى أسعار البترول والحقن المكثف بالموارد الخارجية من عائدات الهجرة والقروض الأجنبية على قضية الانتاجية وكل القضايا المحورية الأخرى للتنمية والاستقلال الاقتصادى .

على كل حال ، أخذت قضية الانتاجية تنال اهتماما متزايدا فى النصف الثانى من الثمانينات ، سواء على مستوى تشخيص المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، أو على مستوى الجدل حول السياسات الضرورية لمواجهة هذه المشكلات وتنشيط جهود التنمية بوجه عام . وثمة شعور عام بأن مصر تستطيع أن تحصل من الموارد المتاحة لها ، مهما كانت محدودة ، على مستوى إنتاج أعلى بكثير مما يتحقق فى الواقع . ويقوى هذا الشعور عوامل مختلفة ، لعل من أهمها العاملان التاليان : الأول هو مقارنة الأوضاع فى دول كانت فى مثل ظروفنا ، وربما لم يتح لها من الموارد قدر ما أتيح لمصر ، ومع ذلك استطاعت هذه الدول أن تقفز قفزات واسعة على طريق التنمية ، بينما تفاقمت مشكلات مصر وتعثرت خطواتها . والثانى هو مقارنة مستوى أداء الفرد المصرى داخل وطنه ( والذى بالغ البعض فى تصوير مستوى انخفاضه إلى حد القول بأن الموظف المصرى يعمل أقل من ساعة فى اليوم) بمستوى أدائه المرتفع جدا عندما يغترب عن وطنه ويعمل فى دول عربية

أو غربية . وبغض النظر الآن عن مدى سلامة عقد هذه المقارنات ، فانه ليس من الممكن تجاهل وجودها وتأثيرها فى الرأى العام المصرى .

إن شعار "زيادة الانتاج والانتاجية" من الشعارات التى تتردد كثيرا على مستوى الخطاب السياسى الرسمى ، والمناقشات العامة ، باعتبارها مفتاح الخروج من الأزمة الاقتصادية . ومع ذلك فان قضية النهوض بالانتاجية وأساليب رفع مستواها ومعدلات نموها ، والفهم المتعمق لمحددات الانتاجية ، والعلاقات التى تربط بينها وبين المتغيرات الأخرى ذات الأهمية فى صياغة السياسات الاقتصادية كالأجور والأسعار والتوظف ، لم تلق بعد ما تستحقه من الاهتمام على مستوى الدراسات والبحوث العلمية .

وانطلاقا من الأهمية التى توليها الدولة لقضية زيادة الانتاج والانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، والتى تبلورت مؤخرا فى دعوة السيد رئيس الجمهورية لعقد المؤتمر القومى للانتاج ، وتمشيا مع توجيهات السيد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد باعتبار موضوع زيادة الانتاجية ضمن الموضوعات ذات الأولوية المتقدمة فى برنامج بحوث المعهد للعام المالى ١٩٨٩/٨٨ ، وبعد مناقشة الموضوع فى عدة جلسات بمجلس مركز التخطيط العام خلال شهرى مارس وابريل ١٩٨٨ ، فقد قام المركز باعداد مشروع بحثى لتناول قضية الانتاجية من منظور شامل يأخذ فى الحسبان الترابطات الأمامية والخلفية للانتاجية مع عدد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، وعلى رأسها الأجور والأسعار . وتحديدا لنطاق البحث ، وانطلاقا من الدور المحورى للقطاعات السلعية فى عملية التنمية ، فقد استقر رأى المركز على أن يركز الجانب التطبيقى للبحث على القطاعات السلعية ، وذلك بعد تناول الموضوع من المنظور الشامل للاقتصاد الكلى .

وقد اخترنا عنوانا لهذا المشروع البحثى يعكس الاعتبارات السابقة ، وهو "الانتاجية والأجور والأسعار فى القطاعات السلعية للاقتصاد المصرى" . ومن المقدر أن يستغرق تنفيذ هذا البحث ثلاث سنوات ، نظرا لتعدد أهدافه وتنوع الأساليب البحثية التى سيتم استخدامها لتحقيق هذه الأهداف .

وقد تحددت أهداف البحث فيما يلى :

١ ـ تحديد أفضل السبل لقياس الانتاجية فى الظروف الخاصة بالقطاعات السلعية للاقتصاد المصرى .

٢ ـ اقتراح السياسات والوسائل الكفيلة بتحسين الانتاجية فى القطاعات السلعية .

٣ ـ تحديد العلاقات السليمة الواجب العمل على قيامها بين الانتاجية والأجور والأسعار، وذلك فى ضوء الأهداف العامة لتنمية الاقتصاد المصرى ، وتحاشيا للنتائج السلبية التى تترتب على اختلال هذه العلاقات .

ومن المتوقع أن يشتمل البحث على ثلاث مراحل على النحو التالى :

فى المرحلة الأولى يتم مسح الدراسات الموجودة مسحا تحليليا ونقديا . ويتضمن ذلك استقصاء الجوانب النظرية لموضوع البحث مثل مفاهيم الانتاجية ، والطرق المختلفة لقياسها ، والعوامل المؤثرة على مستوى الانتاجية ، والعلاقة بين الأجور والانتاجية وبين الأسعار والانتاجية وبين المتغيرات الثلاثة معا ، تمهيدا لاقتراح أسلوب لقياس الانتاجية فى القطاعات السلعية للاقتصاد المصرى على وجه التحديد . كذلك سيتم فى المرحلة الأولى للبحث عمل استقصاء أولى للتطورات التى مرت بها الانتاجية والأجور والاسعار فى القطاعات السلعية للاقتصاد المصرى من خلال مسح تحليلى ونقدى للدراسات المتاحة .

أما المرحلة الثانية للبحث ، وهى المرحلة المقرر اتمامها خلال العام المالى ٨٩ / ١٩٩٠ فهى تتضمن محاولة لقياس الانتاجية فى القطاعات السلعية ، مع التركيز على القطاع الزراعى ، وذلك باستخدام البيانات المنشورة عن السنوات العشر أو الخمسة عشر الماضية . ويستخدم فى ذلك أسلوب القياس الذى يتم اختياره فى ضوء نتائج مسح الدراسات فى المرحلة الأولى . كما سيتم فى هذه المرحلة تحليل أهم العوامل التى أثرت فى مستوى الانتاجية ومعدلات تطورها ، والوقوف على طبيعة العلاقة التى كانت قائمة خلال تلك الفترة بين الانتاجية والأجور والأسعار ، وتقييم هذه العلاقة فى ضوء الاعتبارات المستخرجة من مسح الدراسات النظرية والتطبيقية فى المرحلة الأولى للبحث .

ومن المستهدف أن تشتمل المرحلة الثالثة للبحث على دراسة ميدانية لقياس الانتاجية فى عينة من الوحدات الانتاجية فى القطاعات السلعية ، مع التركيز على الزراعة . ومن المقرر أن يتناول البحث فى هذه المرحلة أيضا دراسة للعلاقة بين الانتاجية والأجور والأسعار فى ضوء البيانات الميدانية وفى ضوء القياس الجديد للانتاجية اعتمادا على هذه البيانات . وأخيرا ، فسوف تنتهى هذه المرحلة ببلورة مقترحات محددة بشأن السياسات والوسائل الواجب استخدامها لرفع مستوى الانتاجية فى القطاعات المعنية ، وكذلك تحديد العلاقات أو التناسبات السليمة بين الانتاجية والأجور والأسعار .

ويحتوى هذا المجلد على الدراسات التى تم القيام بها فى المرحلة الأولى للبحث . وهى تعرض وتحلل وتقيم الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية حول الانتاجية والأجور والأسعار وما بينها من تشابكات . ويبدأ المجلد ( الفصل الأول ) بنظرة اجمالية حول مفاهيم الانتاجية ، وتشابكاتها مع الأجور والأسعار وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل التوظف والادخار والاستثمار ، ثم يلى ذلك عرض تحليلى ونقدى لمناهج تحليل وقياس الانتاجية فى الفصل الثانى . أما الفصل الثالث فيتناول بشىء من التفصيل العوامل المؤثرة فى الانتاجية بوجه عام ، وانتاجية العمل بوجه خاص . بعد ذلك نقدم فى الفصل الرابع عرضا للتشابكات القائمة بين الانتاجية والأجور والأسعار من واقع الاجتهادات النظرية والتطبيقات العملية المتاحة . ويركز الفصل الخامس على مصر ، حيث يتم تقديم عرض تحليلى ونقدى لأهم البحوث التى أمكن حصرها والتى أجريت على قضية الانتاجية وعلاقتها بالأجور والأسعار فى الاقتصاد المصرى . أما الفصل السادس والاخير من المجلد فهو يقدم عرضا موجزا للدراسة وعددا من الملاحظات الختامية التى تمهد للعمل فى المرحلة التالية من البحث .

وقد اشترك فى اعداد هذا التقرير من أسرة مركز التخطيط العام بالمعهد : أ.د. ابراهيم حسن العيسوى ( المشرف على البحث ومحرر هذا التقرير ) ، أ.د. عثمان محمد عثمان ، أ.د. احمد حسن ابراهيم ، أ.م.د. هدى محمد صبحى مصطفى ، أ.م.د. سهير ابراهيم أبو العينين ، د. عزيزة على عبد الرازق . كذلك ساعد فى الأعمال البحثية السيد / هشام على الليثى والسيد / علاء الدين محمود زهران ، والسيدة / نيفين كمال حامد ، والسيد / حجازى الجزار .

# الفصل الأول *

## نظرة إجمالية لقضية الانتاجية

### تمهيد

نتناول فى هذا الفصل أمرين ، على سبيل التمهيد لما سيأتى فى الفصول التالية من معالجات تفصيلية لمفاهيم الانتاجية وطرق تحليلها وقياسها ، والعوامل المحددة لها ، والعلاقات التى تربط بينها وبين الأجور والأسعار . الأمر الأول هو مفاهيم الانتاجية وبعض المفاهيم ذات الصلة بها أو التى كثيرا ما تفهم على أنها مرادفة أو بديلة لها مثل مفاهيم الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية والربحية . أما الأمر الثانى فهو يتصل بتوضيح مناطق التشابك المتعددة للانتاجية مع كثير من المتغيرات الاقتصادية الهامة ، وانعكاسات ذلك على اتخاذ القرارات المتصلة بتنمية الانتاجية .

---

* أعد هذا الفصل د . ابراهيم العيسوى .

# القسم الأول

## فى مفاهيم الانتاجية وبعض المفاهيم الأخرى المتصلة بها

بالرغم من أن الاطار النظرى لدراسات الانتاجية هو إطار حديث نسبيا ، الا أن اهتمام الاقتصاديين بقضية الانتاجية هو اهتمام قديم جدا ، ويمكن ارجاعه إلى مرحلة مبكرة من مراحل تطور علم الاقتصاد . فكتاب آدم سميث : "بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذى صدر فى عام ١٧٧٦ يدور فى معظمه حول التقدم التكنولوجى والتحسن فى انتاجية العمل ( أو القدرة الانتاجية للعمل ، على حد تعبير سميث ) من خلال التخصص وتقسيم العمل [1] . وقد استمر الاهتمام بهذه القضية من جانب معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين الذى كان شغلهم الشاغل هو موضوع النمو الاقتصادى وموضوع التوزيع وكلاهما وثيق الصلة بموضوع الانتاجية والنمو فيها . ونفس الشئ يمكن أن يقال عن كارل ماركس ومدرسته فى الفكر الاقتصادى . إذ يقاس التقدم عندهم فى نهاية المطاف بالارتفاع فى انتاجية العمل ، باعتبار العمل هو المصدر الأصلى للقيمة فى نظرهم . ومن المعروف أن التطور التاريخى للمجتمعات الغربية يقسم عند ماركس إلى مراحل تكاد كل مرحلة منها تتلازم مع اختراع تكنولوجى أو أكثر .

وقد أهمل الاقتصاديون النيوكلاسيكيون قضية النمو لفترة طويلة ، ومن ثم قضية الانتاجية ، وذلك بعد أن تجاوز النظام الاقتصادى الرأسمالى مرحلة النشأة وتجمعت لديه قوى دفع تنموى متعددة من مصادر داخلية وخارجية . وتركز اهتمامهم على تقديم الاثباتات النظرية لحتمية اشتغال النظام الرأسمالى بكفاءة ، وحتمية الوصول الى أوضاع توازنية بعد ما يتعرض النظام لهزات تخل بتوازنه بين الحين والآخر . غير أن الاهتمام بقضايا النمو والانتاجية أخذ فى التجدد بعد الحرب العالمية الثانية ، ربما تحت تأثير عمليات إعادة البناء والتعمير آنذاك . ومنذ صدور دراستى سولو : "مساهمة فى نظرية النمو الاقتصادى" فى عام ١٩٥٦ ، ثم "التطور الفنى ودالة الانتاج الاجمالى" فى ١٩٥٧ ، أخذ الاطار النيوكلاسيكى لتحليل الانتاجية فى التبلور والتطور على ماسيأتى بيانه فيما بعد .

وقد شهد مفهوم الانتاجية تطورا ملموسا مع تطور الفكر الاقتصادى، فاهتمام الاقتصاديين قد تركز لفترة طويلة من تاريخ علم الاقتصاد على انتاجية العمل. والانتاجية هنا تعنى الانتاجية المتوسطة للعامل، أى كمية الانتاج التى يحققها العامل ( بالاستعانة بوسائل ومواد الانتاج ) خلال عدد معين من ساعات العمل. ويمكن التعبير عن هذا المفهوم كالتالى :

$$\text{الانتاجية المتوسطة للعامل} = \frac{\text{كمية الانتاج المتحقق}}{\text{عدد العمال المشتغلين}}$$

ولكن الاهتمام المبكر بالانتاجية لم يقتصر على انتاجية العمل، بل كان هناك انشغال منذ البداية بانتاجية الأرض، وذلك فى إطار نظرية التوزيع وتفسير الريع.

ومع تبلور الاطار النيوكلاسيكى للتحليل الاقتصادى، أخذ مفهوم الانتاجية الحدية فى الظهور الى جانب مفهوم الانتاجية المتوسطة. فالقانون الشهير لتناقص الغلة، ليس فى حقيقة الأمر سوى قانون لتناقص الانتاجية الحدية لعنصر من عناصر الانتاج. وقد احتلت الانتاجية الحدية مكانا مرموقا فى التحليل الاقتصادى الحديث، أى النيوكلاسيكى، من حيث أنه تحليل حدى فى الأساس. فتوازن المنتج أو المنشأة يتحدد، فى ظروف المنافسة الكاملة، بتساوى السعر الذى يدفعه المنتج لقاء الحصول على وحدة إضافية من أى عنصر من عناصر الانتاج، مع قيمة ماتضيفه هذه الوحدة الاضافية من العنصر إلى الانتاج الكلى، أى مع قيمة الانتاجية الحدية للعنصر.

لمزيد من التحديد، دعنا نفترض أن دالة الانتاج، أى العلاقة بين كمية الانتاج والمدخلات من عناصر الانتاج المستخدمة، هى ( للتبسيط ) :

$$(1) \qquad O = F\ (L, C)$$

حيث :

O = كمية الانتاج.

L = المدخل من عنصر العمل.

C = المدخل من عنصر رأس المال.